بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تدين فيه توسيع العدوان على الشعب الفلسطيني الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية بتحريض علني من قبل الوزيرين المتطرفين بن غفير، وسموتريتش*

٢٠٢٣/٨/٢٤

تدين وزارة الخارجية والمغتربين بأشد العبارات قرع طبول الحرب وتوسيع العدوان على الشعب الفلسطيني الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية بتحريض علني من قبل غلاة اليمين الإسرائيلي الفاشي وعلى رأسه الوزيرين المتطرفين بن غفير وسموتريتش وأتباعهما من أعضاء الكنيست وقيادات وعناصر المنظمات الاستيطانية الإرهابية دون مبرر أو سبب يذكر سوى إمعان الائتلاف الإسرائيلي الحاكم في ممارسة سياسة خلط الأوراق وتصعيد الأوضاع في ساحة الصراع وتوتراتها لتحقيق أهداف استعمارية توسعية عنصرية تتلخص في استكمال جريمة الضم التدريجي المعلن وغير المعلن للضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، ومحاولة تصفية القضية الفلسطينية وإزاحتها عن سلّم الاهتمامات الإقليمية والدولية عبر تهميش وتغييب متعمد لأية فرصة لإحياء عملية السلام وحل الصراع بالطرق السياسية التفاوضية ومن خلال تكريس هيمنة الحلول العسكرية والأمنية في معالجة القضية الفلسطينية والعلاقة بالشعب الفلسطيني الذي يرزخ تحت الاحتلال.

ترى الوزارة أن جميع إجراءات وانتهاكات وجرائم الإحتلال والمستوطنين اليومية ضد أبناء شعبنا تندرج في هذا الإطار بما في ذلك الاعتقالات اليومية بالجملة، إغلاق الطرق وشلّ حركة المواطنين الفلسطينيين وحياتهم، الإغلاقات المتواصلة والمتكررة للمخيمات والبلدات والمدن الفلسطينية كما هو حاصل في الإغلاق الشامل لبلدة عقربا لليوم الخامس على التوالي، وغيرها من الانتهاكات التي تمثل أشكال وظواهر مختلفة لسياسة تكريس الإحتلال والاستيطان والضم والتوسع لوأد أية فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض.

تحمّل الوزارة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن احتلالها لأرض دولة فلسطين وعدوانها المتواصل على شعبنا، وعن أية حرب تشنها على الضفة الغربية أو قطاع غزة، كما تحملها المسؤولية عن تنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة ورفضها المستمر للحلول السياسية التفاوضية للصراع.

تؤكد الوزارة أن دولة الاحتلال تستظل برخاوة وضعف الدفاع الدولي عن حقوق الإنسان وقرارات الشرعية الدولية، وتوظف ازدواجية المعايير الدولية في تطبيق القانون الدولي وتتعايش معها كسقف يحميها من المحاسبة والعقاب لاستكمال تنفيذ ضم الضفة الغربية وتهويد القدس،

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps24082023

وتؤكد أيضاً أن غياب الإرادة الدولية في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحالة في فلسطين المحتلة لا تجعل فقط من الشعب الفلسطيني ضحية مستمرة لتخلي المجتمع الدولي ومجلس الأمن عن مسؤولياته، وإنما أيضاً تنتهك القانون الدولي وتضعف مرتكزات النظام العالمي برمته وتستبدلها بشريعة الغاب ومنطق القوة كأساس للعلاقة بين الدول.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/